

والثانى : أن يتافر غرضه .

والثالث : ان لا يكون له فى فعله ولا فى تركه غرض .

يقول الغزالي: إن هذا الانقسام ثابت فى العقل ، فالذى يوافق الفاعل يسمى حسناً فى حقه ، ولا معنى لقبحه إلا منافاته لغرضه ؛ والذى لا ينافى ولا يوافق يسمى عبثاً ، أى لا فائدة فيه أصلاً ؛ وفاعل العبث يسمى عبثاً ، وربما يسمى سفيهاً ، وفاعل القبيح أعنى الفعل الذى يتضرر به ، يسمى سفيهاً ، واسم السفية أصدق منه على العايب وينتهى الغزالي إلى أن الحسن على ثلاثة أقوال .

الأول : يطلق على كل ما يوافق الغرض عاجلاً كان أو آجلاً .

والثانى : يخصص بما يوافق الغرض فى الآخرة ، وهو الذى حسنه الشرع ، أى

حث عليه ووعد بالثواب عليه ، وهو ما اتفق عليه الأشاعرة (١)

أما الحسن عند الجرجاني فهو كون الشيء ملائماً للطبع كالفرح ؛ وكون

الشيء صفة كمال كالعلم ، وكون الشيء متعلق المدح كالعبادات .

ثانياً : والحسن هو ما يكون متعلق المدح فى العاجل والثواب فى الآجل .

ثالثاً : والحسن لمعنى فى نفسه عبارة عما اتصف بالحسن لمعنى ثبت فى ذاته

كالإيمان بالله وصفاته .

رابعاً : والحسن لمعنى فى غيره ؛ كالجهاد فإنه ليس بحسن لذاته ؛ لأنه تخريب

بلاد الله وتعذيب عباده وإفناؤهم ، وقد قال محمد ﷺ ؛ «الآدمى بنىان

الرب ، ملعون من هدم بنىان الرب ؛ ؛ وإنما حسن لما فيه من إعلاء كلمة

الله ، وإهلاك أعدائه ، وهذا باعتبار كفر الكافر (٢) .

أما الأصوليون فيقولون : الحسن ما أمرنا بمدح فاعله (٣) . وهو يوافق كلام

الأشاعرة - إلى حد كبير - فالقاضى الباقلانى يعرفه بأنه ما وافق الأمر من

الفعل (٤) .

(٢) الجرجاني : التعريفات ؛ ص ٩٨ .

(٤) الباقلانى : الإنصاف ؛ ص ٤٩ .

(١) الغزالي : الاقتصاد ؛ ص ١٤٠

(٢) الباجي : الحدود ؛ ص ٥٨